مفهوم القياس عند الغزالي
((دراسة تحليلية مقارنة))

الباحث

عمر سعدي عباس الحسني

بحث بإشراف أ.م.د. محمد الكبيسي

المقدمة

أن مفهوم القياس من المفاهيم الأساسية في منطق الغزالي في جميع مؤلفاته المنطقية وأن الغزالي يستخدم تعبيرات ومفاهيم كثيرة تساعدنا وتوصلنا وتدلنا إلى أن المنطق هو أداة أو معياراً أو علماً يميز به ما هو صائب عن ما هو مغلوط وفاسد في الفكر أذن هي محاولة لبيان الشيء اليقيني والبرهاني في الفكر ،وأن البرهان أحد أنواع القياس وهو يدخل تحت القياس لأن القياس أعم من البرهان وقد عرف الغزالي القياس بأنه قول مؤلف إذا سلم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر اضطراراً أذن والقياس هو من المرتكزات الأساسية في المنطق بالإضافة إلى الاستقراء والتمثيل ويذكرها الغزالي بأنها أنواع الحجج ويذكر الحجة بأنها تؤدي إلى أثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته من العلوم التصديقية وهي التي مر ذكرها سابقاً وقد بينت في بحثي القياس وصوره ومادته وأنواعه وبشكل مفصل ويكون البحث مقسم إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول والذي قسم إلى مطلبين تحدثنا في المطلب الأول عن سيرة الشيخ الغزالي الذاتية والعلمية أما في المطلب الثاني فقد بحثنا في بدايات المنطق لدى الغزالي وهذا فيما يخص المبحث الأول أما في المبحث الثاني فقد بحثنا في المطلب الأول عن القياس لدى الغزالي وتعريفاته أي تعريفات القياس في مؤلفات الغزالي المنطقية الأخرى أما المطلب الثاني فيبحث في أنواع القياس في مؤلفات الغزالي المنطقية وصور القياس ومادة القياس وفي أنواع المقدمات وكذلك في مثارات الغلط في القياس، وبحثه في أهم أنواع القياسات لدى الغزالي وأفضلها.

أولاً: مقدمة عن المنطق لدى الغزالي

وقفنا على منهج الغزالي الذي يقوم بقدرته على وزن الحقيقة بميزان الرأي والقياس أي أن صدقه يتوقف على العقل الذي يتخذ حكمه يقيناً كان أم اعتقاداً أو ظناً وبتالي قرباً أو بعداً عما يفيد البرهان المنتج الذي لا ينصاع إلا في مقدمات يقينية (١).

وعليه فأن النظام المنطقي عند الغزالي يستهدف في الشكل والمضمون المعنى والمبنى أساساً لشرط القياس الصحيح والحد والتنبيه على مثارات الغلط أأوهو ما يعده رباط العلوم كلها (٢).

فهو يرى ان مضمون علم المنطق هو كيفية الانتقال من الصور الذهنية إلى الأمور الغائبة للحصول على معرفة المجهول عن طريق هيئة وترتيب أن روعيت أفضت إلى المطلوب (٣).

على الرغم من الصلة التي أقامها الغزالي بين المنطق والدراسات الدينية إلا أنه أبقى على المنطق وحدة مستقلة بنفسها في الوقت الذي عمل فيه على استيعاب المعارف المنطقية في جو الثقافة العربية الإسلامية ومعبرة عن روحها في إطار تحديد المنطق من الفلسفة والابتعاد عن التقليد العرضي للمنطق الأرسطي من أجل بقاء المنطق في محيط الإسلام وتقاليده الفكرية (٤).

وكذلك يعتبر الغزالي المازج الحقيقي للمنطق الأرسطيطاليسي بعلوم المسلمين.

لا لما وضع من كتب منطقية سهلة العبارة بل لتلك المقدمة المنطقية التي وضعها أول كتابه (المستصفى) والتي ذكر فيها أن من لا يحيط به فلا ثقة بعلومه قطعاً وعلى هذا الأساس اعتبر منطق أرسطو شرطاً من شروط الاجتهاد وفرض كفاية على المسلمين (٥).

ويقول أبن تيمية ((ما زال نظار المسلمين لا يلتفتون إلى طريقهم بل الأشعرية والمعتزلة والكرمية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبون فسادها وأول من خلط منطقهم بأصول المسلمين هو أبو حامد الغزالي)) (٦).

أن الغزالي في (المنقذ) يرينا ما بلغه من حال وهو يبحث عن اليقين إذ ((كل علم لا أمان معه فليس بعلم يقيني)) (٧).

فقد بطلت ثقته في اقتباس المشكلات من الجليات وهي الحسيات والضروريات وكذلك بالعقليات ومبادئ عدم التناقض: (أن النفي والإثبات لا يجتمعان في الشيء الواحد وأن العشرة أكثر من الثلاثة وكما أن وراء الحسي حاكم العقل فلعل وراء إدراك حاكم العقل حاكماً آخر ولعل الحياة الدنيا نوم إضافة إلى الآخرة)) (٨).

فلما عادت نفسه إلى الصحة والاعتدال رجعت الضروريات العقلية مقبولة عنده موثوقاً بها ولم يكن ذلك ((ينظم دليل وترتيب كلام بل بنور قذفه الله تعالى في الصدر وذلك النور هو مفتاح أكثر معارف)) (٩).

ومن هنا تأتي أهمية ما توصل إليه عن المنطق إذا تم له (شفاؤه) أو ما توصل إليه بلوغ سبيل طلب الحق فابتدر بسلوك الاستقصاء والمتحرر عن مطمع الرجوع إلى التقليد بعد مفارقته.

أن ما لخصه الغزالي في ((المنقذ)) يكون مسحاً أو مدخلاً لدراسة جدوى أعمال المنطق في البحث الأصولي ومن جهة أنه أعد العدة وعلل كل ما يسند إليه تحوله نحوا قاضي العقل وهو ((الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل وشاهد الشرع المزكي والمعدل)) (١٠).

ففي المستصفى استخدم المنطق مقدمة للكتاب وهكذا يختصر الغزالي علينا مشقة الاستنتاج مما أوحى به فهو يقدم منهاجاً أو طريقاً مما ذكرناه في كتاب ((محك النظر)) وكتاب ((معيار العلم)) وليست هذه مقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة بل هي مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيطه فلا ثقة له بعلومه أصلاً (١١).

لقد كانت النتيجة التي نحن بصددها هي منعطف حاسم للغزالي في استخدام وتوظيف المنطق في أصول الفقه كونها الوصل بين الدراسات الدينية والتراث اليوناني في أجلى صوره مما مكنه من الانتقال من التمهيد والتوضيح والتقريب إلى اقتحام دائرة العلوم الإسلامية بالمنطق الأرسطي (١٢).

ثانياً: تعريفات المنطق لدى الغزالي:

لقد كان لدى المفكرين الإسلام خلافاً قديماً بشأن تعريف المنطق عما إذا كان جزءاً من الفلسفة أم علماً قائماً بذاته أو هو فن وقد شغل هذا الموضوع الغزالي بدوره.

١- في ((مقاصد الفلاسفة)) يعرف المنطق بأنه ((القانون الذي يميز صحيح الحد والقياس عن فاسدهما فيتميز العلم اليقين عما ليس يقيناً وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها وكل ما لم يوزن بالميزان ولم يتميز به الرجحان عن النقصان ولا الربح عن الخسران)) (١٣).

٢- أما في ((محك النظر)) يقول الغزالي ((أن المطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد المطلوب أو المقصود بالعلم الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب ((لا يقتنص إلا بالحجة والبرهان وهو القياس طالب القياس والحد طالب بها يقتنص العلوم والمعارف كلها)) (١٤).

٣- وفي ((معيار العلم)) يتحدث عن غرض الكتاب وهو عنده كتاب المنطق ((يقول الغزالي رتبنا هذا الكتاب معياراً للنظر والاعتبار وميزاناً للبحث والافتكار فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعارض بالنسبة إلى الشعر)) (١٥).

كذلك النحو إضافة إلى الإعراب كذلك لا يفرق بين الفاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعير بهذا المعيار فأعلم

أنه فاسد المعيار غير مأمون الغوائل والأغوار (١٦).

٤- أما في المستصفى فقد عد الغزالي المنطق مقدمة لكل العلوم (١٧).

وقد خص القياس المنطقي في القسطاس بتقدير فائق لدرجة أنه رأى فيه ميزاناً لمعرفة وضعه الله وعلمه جبريل واستعمله الخليل وسائر النبيين (١٨).

أما فيما يلاحظ من هذه التعريفات أنه يستخدم تعبيرات تدلنا إلى أنه يرى في المنطق أداة ومعياراً وعلماً يميز ما هو صائب مما هو مغلوط وفاسد في الفكر (١٩).

أما فيما يأتي من ترديده أن المنطق آلة فهو وثيق الصلة بما يتعلق ببعض العمليات المنطقية من انتقال متلازم باستدلالات وهذا يعد مفهوماً إذ أن التعامل مع المنطق ككل بحسبانه وسيلة مجردة تؤدي وظيفة نظرية يسلبه خصائصه الفعلية فهو علم له قوانين عامة وهو فن شموله طرقاً لتطبيق هذه القوانين بحسب ما يقتضيه القيام بدوره في تحقيق الفوائد المرجوة منه مادياً وبلوغ المعرفة الصحيحة في غايته النظرية وهو فن وعلم على هذا الأساس لذا نجد الغزالي يتحدث عن كون المنطق أولاً قانوناً وثانياً آلة وثالثاً ميزاناً ورابعاً معياراً وخامساً مقدمة من ما يعني أن المنطق هو علم معياري غير أن هذه المعيارية مشروطة عنده بالقواعد التي يعتمدها وتصلح للاستهداء والانتفاع منها (٢٠).

ثالثاً :تعريفات القياس لدى الغزالي

القياس هو أحد أنواع الحجج التي من خلالها يمكن الوصول إلى العلم التصديقي وكل قياس مركب من مادة هي المقدمات وصورة تتكون من تأليف تلك المقدمات وهذا يعني أن أماكن الغلط في القياس تكون أما من جهة المادة أو من جهة الصورة وهذا دليل على أن القياس قد لا يؤدي إلى النتائج المطلوبة فلا يتحقق العلم التصديقي بصورة واضحة أو يقينية.

لقد عرف الغزالي القياس في (المقاصد) بأنه ((عبارة عن أقاويل ألفت تأليفاً يلزم من تسليمها بالذات قول آخر اضطراراً)) والقياس ينقسم إلى قياس اقتراني وقياس استثنائي وقياس الخلف (٢١).

وكذلك يعرف القياس في المعيار فيقول ((حد القياس أنه قول مؤلف إذا سلم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول اضطراراً آخر)) (٢٢).

وليس من شرط أن يسمى قياساً أن يكون مسلم القضايا بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلمت قضاياه لزم منها النتيجة.

وله تعريف في ((محك النظر)) فيذكره قائلاً: ((أن القياس عبارة عن أقاويل مخصوصة ألفت تأليفاً مخصوصاً ونظمت نظماً مخصوصاً

بشرط المخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر (٢٣).

ونجد أن أصول هذا التعريف لدى أبن سينا فيقول ((أن القياس قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطراراً)) (٢٤).

ويقول أيضاً في ((محك النظر)) تعريف آخر للقياس هو قضايا ألفت تأليفاً يلزم من تسليمها بالضرورة قضية أخرى (٢٥).

وكذلك يبين أن القياس في (المستصفى) يعني البرهان وتعريف البرهان: ((هو عبارة عن مقدمتين معلومتين تؤلف تأليفاً مخصوصاً بشرط مخصوص فيتولد بينهما نتيجة)) (٢٦).

إذن (القياس) مركب من مادة وصورة:

((المادة)) هي المقدمات اليقينية الصادقة من طلبها ومعرفة مداركها.

(الصورة) هي تأليف المقدمات على نوع من الترتيب مخصوص لابد من معرفته فأنقسم النظر فيه إلى أربعة أنواع:

١- مادة

٢- صورة

٣- المغلطات في القياس

٤- فصول متفرقة هي اللواحق (٢٧)

القياس أحد أنواع الحجج والحجة هي التي تؤدي بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته من العلوم التصديقية وهي ثلاثة أقسام:

١- قياس

٢- استقراء

٣- تمثيل (٢٨)

رابعاً :انواع القياس عند الغزالي :

بعد الرجوع الى كتب الغزالي وجدنا انه يقسم القياس الى عدة انواع ففي كتاب معيار العلم يقسمه الى اربعة انواع وهي :

١- القياس الحملي: الذي قد يسمى قياساً اقترانياً وقد يسمى جزمياً وهو مركب من مقدمتين:

وهذه المقدمات تتكون من موضوع ومحمول ولابد من أن يكون واحداً مشتركاً بين المقدمتين ولم يتداخلا ولم تلزم من ازدواجيتهما النتيجة.

كل قياس ينقسم إلى ثلاثة أمور مفرده وأن هذه المفردات تسمى حدوداً فالحد المشترك فيسمى (بالحد الوسط) أما الآخران فيسمى أحدهما (الحد الأكبر) والآخر (الحد الأصغر) والأصغر هو الذي يكون موضوعاً في النتيجة والأكبر هو محمول النتيجة وإنما سمي أكبر لأنه

يمكن أن يكون أعم من الموضوع وأن أمكن أن يكون مساوياً (٢٩).

٢- القياس الشرطي- منفصل: هو الذي يسميه الفقهاء والمتكلمون (بالسبر والتقسيم).

مثال (العالم أما قديم وأما محدث لكنه محدث فهو إذن ليس قديم) (٣٠).

٣- الشرطي المتصل: يتركب من مقدمتين أحدهما مركبة من قضيتين قرنت بهما صيغة شرط والأخرى حملية واحدة هي المذكورة في المقدمة الأولى بعينها أو نقيضها وتقرن بها كلمة الاستثناء (٣١).

٤- قياس الخلف: صوره في صور القياس الحملي ولكن إذا كانت المقدمتين صادقتين سمي قياساً مستقيماً وإذا كانت إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق والأخرى كاذبة أو مشكوكاً فيها وأنتج نتيجة بنية الكذب ليستبدلها على أن المقدمة كاذبة سمي خلف (٣٢).

فطريق هذا القياس أن تأخذ مذهب الخصم وتجعله مقدمة وتضيف إليه مقدمة أخرى ظاهرة الصدق فينتج من القياس نتيجة ظاهرة الكذب فيبين أن ذلك لوجود كاذبة في المقدمات (٣٣).

ويجوز أن يسمى هذا (قياس الخلفَ) لأن ترجع من النتيجة إلى الخلف فتأخذ مطلوبك من المقدمة التي خلفتها كأنها مسلمة (٣٤).

ويجوز أن يسمى (قياس الخلفُ) لأن الخلف هو الكذب المناقض للصدق وقد أدرجت في المقدمات كاذبة في معارض الصدق (٣٥).

وكذلك يقسم القياس في مقاصد الفلاسفة إلى:

- (قياس اقتراني وقياس استثنائي وقياس خلف).

١- القياس الاقتراني: فهو يجمع بين قضيتين بينهما اشتراك في حد واحد إذ كل قضية فلا محال تشمل على محمول وموضوع وتشمل القضيتان على أربعة أمور لكنها لو لم يشتركا في أحد المعاني لم يحصل الازدواج والإنتاج.

والذي يقع مكرراً في القضيتين يسمى الحد الأوسط والذي يصير موضوعاً في النتيجة اللازمة وهو المقصود بأن يصير عنه يسمى حداً أصغر والذي يصير محمولاً في النتيجة هو الحكم يسمى حداً أكبر (٣٦).

٢- أما القياسات الاستثنائية: فهي على نوعين:

١- شرطي متصل ٢- شرطي منفصل

* أما الشرطي المتصل: فمثاله: أن كان العالم حادثاً فله محدث. فهذه مقدمة استثنيت عين

المقدم منها لزم عين التالي وهو أن نقول ومعلوم أن العالم حادث وهو عين المقدم فيلزمه منه عين التالي وهو أن له محدثاً وإذا استثنيت نقيض التالي لزم منه نقيض المقدم وهو أن نقول ومعلوم أنه ليس محدث فلزم أنه ليس بحادث.

فإذا استثنيت نقيض المقدم لم يلزم منه لا عين التالي ولا نقيضه فأنك لو قلت. لكنه ليس بحادث فهذا لا ينتج كما أنك تقول أن كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بإنسان فلا يلزم عنه (٣٦).

* الشرطي المنفصل: مثال هو أن تقول العالم أما حادث وأما قديم فهذا ينتج عنه أربعة استثناءات فأنك تقول (لكنه حادث فليس القديم) أو لكنه ليس بحادث فهو قديم أو لكنه قديم فليس بحادث أو لكنه ليس بقديم فهو حادث.

استثناء (عين كل واحد) ينتج نقيض الآخر.

استثناء نقيض كل واحد ينتج عين الآخر.

وهذا شرطه الحصر في قسمين فأن كان ثلاثة فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخر: كقولك

هذا العدد أما أكثر أو أقل أو مساو. لكنه أكثر فبطل أن يكون أقل أو مساو (٣٧).

أما قياس الخلف فصورته أن تثبت مذهبك بإبطال نقيضه بأن تلزم عليه محالات بأن تضيف إليه مقدمة ظاهرة الصدق وتنتج منه نتيجة ظاهرة الكذب ثم تقول النتيجة الكاذبة لا مفصل إلا من مقدمات كاذبة مثل يقول القائل: (كل نفس فهو جسم فنقول وكل جسم فهو منقسم: فكل نفس فهو منقسم) وهذا ظاهر الكذب في نفس الإنسان فلابد من أن يكون في مقدماته المنتجة له كذب لكن قولنا: كل جسم (ظاهر الصدق) فبقي الكذب في قولنا كل نفس جسم فإذا بطل ذلك ثبت أن النفس ليس بجسم (٣٨).

يتبين لنا من ما تقدم أن للقياس أربعة أنواع في كل كتب الغزالي السابقة فهي خلاصة أنواع القياس في كل كتب الغزالي كلها نوجز منها:

١- القياس الحملي: الذي يسمى قياساً اقترانياً وقد يسمى جزمياً وهو مركب من مقدمتين مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فيلزم له كل جسم محدث (٣٩).

٢- القياس الشرطي المتصل: الذي أطلق عليه في (محك النظر) نمط التلازم الذي يتركب من مقدمتين أحدهما مركبة من قضيتين قرن بها صيغة شرط مثال (أن كان العالم حادث فله صانع، لكنه حادث فأذن له صانع) (٤٠).

٣- القياس الشرطي المنفصل: الذي أطلق عليه في (المحك) اسم نمط وهو أن نحصر الأمر في قسمين ثم ليبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الثاني

مثال (العالم أما قديم وأما محدث لكنه محدث فهو إذن ليس بقديم) (٤١).

٤- أما القياس الخلف: الذي هو إثبات مذهب بإبطال نقيضه وذلك بإضافة مقدمة ظاهرة الصدق والحصول على نتيجة ظاهرة الكذب. وتفنيد رأي الخصم بالقول أن النتيجة الكاذبة لا تحصل إلا من مقدمات كاذبة وإحدى المقدمتين صادقة فيتعين الكذب في المقدمة الثانية التي هي مذهب الخصم (٤٢).

خامساً : مراتب المقدمات وأنواعها في منطق الغزالي:

يخبرنا الغزالي أن القياس يؤدي إلى اليقين إذا كانت المقدمات يقينية وهو يذهب في المقاصد إلى أن (مادة القياس هي المقدمات فأن كانت صادقة يقينية كانت النتائج صادقة يقينية وأن كانت كاذبة لم تنتج الصادقة وأن كانت ظنية لم تنتج اليقينية) (٤٣).

أنواع المقدمات من اليقين والظن:

١- وهي المقدمات التي تكون يقينية صادقة بلا شك ولا شبهة ويسميها بالقياس البرهاني ويقول هو الذي تنظمه مقدمات صادقة ويقينية بلا شك (٤٤).

٢- وهي مقدمات تكون مقاربة لليقين على وجهة يعسر الشعور بإمكان الخطأ فيها لكن يتطرق إليها الإمكان إذا تأنق الناظر فيها (٤٥). وكما يقول في (المعيار) فكذلك الاعتقادات التي هي مواد الأقيسة فتكون اعتقاداً مقارباً لليقين مقبولاً عند الكافة في الظاهر لا يشعر الذهن بإمكان نقيضه على الفور بل بدقيق الفكر (٤٦). ويسمى بالقياس الجدلي وهو الذي تكون مقدماته مقارنة لليقين مع إمكان الخطأ مع التدقيق في النظر.

٣- وهي أن تكون المقدمات ظنية ظناً غالباً ولكن تشعر النفس بنقيضها وتتسع لتقدير الخطأ فيها ويسمى هذا القياس (قياساً خطابياً) وتكون المقدمات ظنية ظناً غالباً وتتسع لتقدير الخطأ (٤٧).

٤- ويقول هي ما صور بصور اليقينيات بالتلبيس وليس ظناً ولا يقيناً. وهو كما ينص في (المعيار) ويقول ((وهو قد يكون تارة مشبهاً باليقين أو بالمشهور والمقارب لليقين في الظاهر وليس بالحقيقة كذلك وهو الجهل المحض. وهو قياس لا ظني ولا يقيني وإنما متلبس بصورة اليقينيات ويسمى (قياس سفسطائي) (٤٨).

٥- وهو الذي نعلم أنه كاذب ولكن تميل النفس إليه بنوع تخيل. وكذلك في المعيار لا يذكر فائدة علم أو ظن بل المخاطب قد يعلم حقيقته وإنما يذكر لترغيب أو تنفير أو تسخية أو تبخل أو ترهيب أو تشجيع وله تأثير في

النفس بترديدها على هذه الأحوال وإيجابه انقباضاً وانبساطاً مع معرفة بطلانه. وهو الذي يعلم أن مقدماته خاطئة أو كاذبة ولكن تميل إليه النفس بالتخيل ويسمى (بالقياس الشعري) (٤٩).

غير أن الغزالي يعتقد أن القياس المنطقي هو الذي يتألف من مقدمات يقينية صادقة فلابد من طلبها والعمل على معرفة مداركها. فيقوم تأكيداً على قناعته هذه بالإشارة إلى أن العلوم الحقيقية التصديقية تمثل مواد للقياس إذ أن ورودها الذهني حسب أشكالها وترتيبها المخصص تعد النفس لحصول العلم بالنتيجة من عند الله تعالى (٥٠).

أنواع المقدمات وعلاقتها بأنواع القياس:

أولاً: المقدمات اليقينية:

يذكر الغزالي أن المقدمات التي تصلح للأقيسة البرهانية هي (الأوليات والحسيات والتجريبيات والمتواترات والتي قياساتها معها في الطبع وقد ذكر كذلك معتقداً أن من جنس الحسيات المشاهدات الباطنية والتجريبيات والحدسيات مؤكداً على أنها مقدمات يقينية صادقة واجبة القبول (٥١).

١- الأوليات: هي المعقولات الأولى والعلوم الضرورية الصادقة التي تضطر غريزة العقل بمجردها إلى التصديق بها قضايا تحدث في الإنسان من جهة قوته العقلية المجردة من غير معنى زائد عليها يوجب التصديق بها ومثالها ((الكل أعظم من الجزء والاثنان أكثر من الواحد)) (٥٢).

٢- الحسيات: هي الأوليات الحسية التي يقضي العقل بصدقها عند اقترانه بالحواس مثل (الفحم أسود والثلج بارد)) (٥٣).

٣- التجريبيات: هي القضايا التي وقع التصديق بها من مجموع العقل والحس كعلمنا من أن الماء مر والنار محرقة.

٤- المتواترات: هي القضايا المعلومة بأخبار جماعة فاستعمال الشك فيها كحكمنا بوجود مكة.

٥- القضايا التي قياسها معها في الطبع: هي القضايا التي لا تثبت في النفس إلا بحدودها الوسطى كعلمنا بأن الاثنين نصف الأربعة (٥٤).

٦- المشاهدات الباطنية: ((هي القضايا اليقينية والعقلية التي يدرها الإنسان بقواه الباطنية دون الاعتماد على حس أو عقل كعلمه بجوع نفسه وعطشه وخوفه وفرحه وسروره وتوتره وجميع أحواله الباطنة)).

٧- الحدسيات: ((هي القضايا التي حكم الحدس بصدقها فأمتنع التشكيك بصحتها))

كعلمنا وحكمنا بأن نور القمر مستفاد من الشمس (٥٥).

ثانياً: المقدمات الغير يقينية:

يذكر الغزالي أن المقدمات التي ليست يقينية ولا تصلح للبراهين هي نوعان:

* النوع الأول هو الصالح للفقهيات دون اليقينيات وهي ثلاثة أشكال (المشهورات، المقبولات، والمنظومات وبضمن من المظنونات أشار إلى المشهورات في الظاهر) (٥٦).

ويرى أن المشهورات في الظاهر والمظنونات والمقبولات فتصلح أن تكون مقدمات القياس الخطابي والفقهي وكل ما لا يطلب به اليقين (٥٧).

النوع الأول من المقدمات الغير يقينية هي الصالحة للفقهيات دون اليقينيات:

١- المشهورات: هي القضايا التي أوجب التصديق بها شهادة الكل والأكثر أو الجماهير والأفضل كقولك الكذب قبيح والعدل واجب.

٢- المقبولات: هي القضايا المقبولة ممن حسن الظن والاعتقاد بصدقهم من أفاضل الناس وأكابر العلماء ومشايخ السلف بتكرار النقل عنهم أو الإطلاع عليها في كتبهم.

٣- المظنونات: وهي القضايا التي تفيد غلبة الظن مع الشعور بإمكان نقيضه كقولنا أن فلاناً أنما يخرج بالليل لريبة.

٤- المشهورات في الظاهر: هي القضايا المقبولة عند السماع ببادئ الرأي وأول النظر فيظهر فسادها وعدم قبولها بعد التأمل والتدقيق كقبول القول (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، ورفضه بالعلم أن نصرته ظالماً لما ليس بواجب (٥٨).

* النوع الثاني من المقدمات الغير يقينية:

ما لا يصلح للقطعيات ولا الظنيات بل لا يصلح إلا للتلبيس والمخالطة وهي المشبهات أي المشبهة للأقسام الماضية في الظاهر وهي ثلاثة أصناف، الوهميات الصرفة وما يشبه المظنونات وهي المسلمات والمخيلات وأخيراً المخلطات (٥٩).

ومعنى هذه المقدمات ما يلي:

١- الوهميات: وهي القضايا التي يخطئ بها الوهم الإنساني قضاء جزمياً عن مقارنة ريب وشك كمحكمة في ابتداء فطرته باستحالة وجود الإشارة إلى جهته.

٢- المسلمات: هي القضايا التي سلم بها الخصمان وتوافقا عليها في المناظرات ومالت النفوس السامعين إلى الإذعان لها أكثر من تكذيبها (٦٠).

٣- المخيلات: هي القضايا التي يعلم بكذبها ولكنها تؤثر في النفس بالترغيب والتنفير كتشبيه

شيء بشيء مستقبح أو مستحسن لمشاركته إياه في وصف ليس هو سبب القبح والحسن فتميل النفس بسببه ميلاً وليس ذلك من الظن في شيء.

٤- المغلطات: وهي القضايا الواقعة من عدم فهم الألفاظ أو معانيها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر وأحكامها في العلم وهي كثيرة جداً (٦١).

سادساً : أهم أنواع القياسات لدى الغزالي وأفضلها:

أن الغزالي الذي يهدف إلى اليقين التام يكون قد ميز بين أنواع الأقيسة المنطقية ودرجاتها من الظن واليقين وفوائدها مؤكداً على أن التحويل من جملة القياس إلى القياس (البرهاني) وذلك أن فائدة البرهان هو ظهور الحق وحصول اليقين) (٦٢).

وما ينبغي التذكير به هو أن اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يجعل القياس البرهاني يتعلق بطبيعة الموضوع المدروس هل أنه متغير أو ثابت فاليقين عن طريق القياس بموضوع جزئي لا يؤدي إلى العلم الأبدي لأن هذا الموضوع في حالة تغير ذلك يكون الحكم عليه نسبياً بعكس الأمور الثابتة الدائمة الأبدية إذا حكم على أن العالم له صانع ليس كالحكم على أن الجبل ارتفاعه كذا فالجبل متغير يؤدي إلى تغير الحكم وصانع العالم ثابت أبدي لذلك يبقى العالم به أبدياً (٦٣).

وعلى هذا الأساس يذهب إلى أن ((الأشياء المتغيرة التي ليس فيها يقين دائم فهي جميع الجزئيات التي في العالم الأرضي)) (٦٤).

وبهذا يميز بين العلوم البرهانية وغيرها على أساس حال الموضوع العلمي من التغير والثبات فهو ينص على أن البرهاني من العلوم العلم بالله وصفاته وبجميع الأمور الأزلية التي لا تتغير كقولنا: (الاثنان أكثر من الواحد). فأن هذا صادق في الأزل والأبد والعلم بهيئة السماوات والكواكب وأبعادها ومقاديرها وكيفية مسيرها يكون برهانياً عند من رأى أنها أزلية لا تتغير ولا تكون برهانية عند أهل الحق الذين يرون أن السماوات كالأرضيات في جواز تطرق التغير إليها وأمنا ما يختلف بالبقاع والأخطار اللغوية والسياسية إذا يختلف بالأعصار والملل والأوضاع الفقهية الشرعية من تفصيل الحلال والحرام فلا يخفى أنها لا تكون من البرهانيات (٦٥).

وإذا كانت الظنون مقبولة في الفقهيات وأن اليقين هو المطلوب في العقليات فأن الغزالي يؤكد بأن ((اليقين في النظريات أعز الأشياء وجوداً وأما الظن فأساسها منالاً وأيسرها حصولاً)) (٦٦).

سابعاً : أماكن أو مثارات الغلط في القياس لدى الغزالي:

وقد قدم الغزالي هذه المثارات في كل كتبه ومنها (المقاصد، والمعيار والمحك والمستصفى) شروحاً كافية ووافية لكل المثارات التي تكون في القياس وسوف أقوم بإيجاز هذه المثارات أو أماكن الغلط في كتابه ((مقاصد الفلاسفة)) وهي عشر:

١- أن الاحتجاجات في الأغلب مشوشة ويثور فيها غلط كثير فينبغي أن يتعود الناظر ردها إلى الترتيب المذكور ليعلم أن قياس أم لا حتى ينكشف موضوع التلبيس (٧٦).

٢- أن يلاحظ الحد الأوسط ويتأمله تأملاً شافياً ليكون وقوعه في المقدمتين على وجه واحد فأنه أن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان فسد القياس وأنتج غلطاً.

٣- أن يراعى الحد الأصغر والحد الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النقيض تفاوت البتة فأن القياس يوجب اجتماع الحدين من تفاوت وهذا يعرف بما ذكرناه في شروط النقيض.

٤- أن يتأمل في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيها أسم مشترك فأن الاسم ربما يكون واحداً والمعنى متعدداً فلا يصح القياس وهذا أيضاً يعرف من شرط النقيض.

٥- أن يراعي حروف الضمير مراعاة محققة فأن تختلف جهات احتمالية يثور منه غلط كما لو قال كل ما عرفه العاقل فـ(هو) كما عرفه فقوله هو ربما يرجع إلى المعلوم وربما إلى العالم إذ قد تقول حجر هو قد عرف الحجر فهو إذاً حجر (٦٨).

٦- أن لا تقبل (المهملات) فأن تخيل الصدق ولو حصر (المهمل تنبه الفعل كونه كاذباً فإذا قيل لإنسان في خسر قبلته النفس وصدقت به ولو حصر وقبل: كل إنسان لا محالة في خسر تنبه العقل كون ذلك عند واجب على العموم فإذا قيل: الصديق عدوك، عدوك، قبلت النفس وإذا حصر وقيل كل من هو صديق عدوك فلابد أن يكون عدوك تنبيه العقل كون ذلك غير واجب بالضرورة على العموم (٦٩).

٧- أنك قد تصدق بمقدمة القياس ويكون سبب التصديق أنك طلبت له نقيضاً بذهنك فما وجدته فهذا لا يوجب التصديق بل صدق إذا علمت أنه ليس له نقيض في نفسه لا أنك لم تجده فأنه ربما يكون وأنت لا تجده في الحال كتصديقك ((أن الله قادراً على كل أمر إذا لا يخطر ببالك شيء إلا وتصديق أن الله قادر عليه أي أن يخطر ببالك أنه لا يقدر عليه خلق مثله/ لخطئك في التصديق فالصادق أنه القادر على كل أمر ممكن في نفسه وهذا ليس له نقيض في نفسه البتة (٧٠).

٨- أن يراعي أن لا تجعل المسألة مقدمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب كما يقال: أن الدليل على أن كل حركة تحتاج إلى محرك وأن المتحرك لا يتحرك بنفسه فأن هذه نفس الدعوى وقد غير لفظه وجعله دليلاً.

٩- أن لا يصح الشيء بأمر لا يصح ذلك الأمر إلا بشيء كما يقال: أن النفس لا تموت لأنها فاعلة على الدوام. ولا يعلم أنها فاعلة على الدوام ما لم يعلم أنها لا تموت وبذلك يثبت دوام فعلها (٧١).

١٠- أن تحترز الوهميات والمشهورات والمشبهات فلا تصدق إلا بالأوليات والحسيات وما معها ويقصد بما معها (التجريبيات والمتواترات والقضايا التي قياسها معها (٧٢).

الخلاصة:

إذن فان اهتمام الغزالي بالمنطق أثر في منظومته المعرفية فضلاً عن دراسته المنطقية في مقاصد الفلاسفة وإيمانه بالمنطق طريقاً إلى الحقيقة وأثر ذلك في دفاعه عن أفكاره وهذا يؤدي إلى إن تكرار الغزالي للموضوعات المنطقية في مؤلفاته قد جاء على سبيل التعديل والإضافة بعد أن ربط المنطق بنظامه الفكري حيث أضفى عليه طابعاً دينياً وهذا ما نجده في تطبيقة للقياس ليس في العقليات فحسب بل حتى في الفقهيات وأيضا كما هو الحال في (المحك والمستصفى) وغيرها من مؤلفاته فنراه يذهب إلى ضرب الأمثلة التي تكون ذات طابع ديني وفقهي ولهذا يعتبر القياس من الموضوعات المهمة التي أعارها اهتماما مثيرا فضلا عن أماكن ومثارات الغلط فيها لذلك علينا ان نحذر في حكمنا على أي شيء بعد التأكد منه ويكون القياس غير صحيح عندما تكون هذه الأخطاء والمثارات موجودة فيه فيجب علينا ان نتمعن في القياسات وذلك لكي نتجنب هذه الأخطاء او المثارات التي تؤدي إلى عدم صحة ودقة القياس وعند عدم وجود هذه المثارات والأخطاء فإننا سوف نتأكد أن قياسنا صحيح وفيه نوع من اليقين، اذن فهذا هو القياس عند الغزالي في مؤلفاته المنطقية وارجو ان أكون قد وفقت في بيان هذا النوع من أماكن معرفة الحق وحصول اليقين وارجو ان أكون قد اوصلت فكرة هذا البحث بصورة جيدة لكي يتسنى لكم معرفة هذا الموضوع وهذه الفكرة التي قدمتها في بحثي هذا بصورة واضحة وغير معقدة وأتمنى من الله ان يوفقني وإياكم من سلك طريق العلم وأشارك في إنتاج ثمرة طيبة هي حصيلة جهودكم المبذولة ومن الله التوفيق والسداد.

الهوامش

١. الغزالي: المستصفى من علم الأصول، المطبعة الاميرية ، مصر ، ١٣٢٢، ص٤٣.
٢. الغزالي: محك النظر، تقديم محمد بدر الدين النعساني ، درا النهضة الحديثة ، بيروت ١٩٩٦، ص٨٠.
٣. الغزالي: معيار العلم، تقديم وتحقيق : حسين شرارة ، دار الاندلس للطباعة (ب. ت) ، ص٣١.
٤. خليل بكر محمد: المنطق عند العرب، ص(٣٨-٣٩).
٥. النشار، علي سامي: مناهج البحث عن مفكري الإسلام، ص٦٥.
٦. المصدر السابق، ص٦٨.
٧. الغزالي: المنقذ من الضلال، سلسلة الثقافة الاسلامية ، المكتب الفني للنشر ، القاهرة ١٩٦١، ص٨.
٨. المصدر السابق، (١٠-١١).
٩. المصدر السابق، ص١١.
١٠. الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص٣.
١١. المصدر السابق، ص١٠.
١٢. خليل، بكري محمد ، المنطق عند الغزالي، ص٣٧.
١٣. الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٣٦.
١٤. الغزالي، محك النظر، ص١٠.
١٥. الغزالي، معيار العلم، ص٣١.
١٦. المصدر السابق، ص٣١.
١٧. الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص١٠.
١٨. الغزالي: القسطاس المستقيم، تحقيق فكتور شلحت اليسوعي ، المطبعة الكاثلوكية ، بيروت ١٩٥٩، ص٤٦.
١٩. أنظر: النشار، علي سامي: المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥، ص(٥-٦).
٢٠. أنظر بكري محمد خليل: المنطق عند الغزالي، مصدر سابق، ص٤٤.
٢١. الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص٦٧.
٢٢. الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٠٢.
٢٣. الغزالي، محك النظر، مصدر سابق، ص١١.
٢٤. أبن سينا، (النجاة)، ص٣١.
٢٥. الغزالي: المحك، مصدر سابق، ص٤١.
٢٦. الغزالي: المستصفى، ج١، ص٣٧.
٢٧. الغزالي: معيار العلم، مصدر سابق، ص١٠٣.
٢٨- مصدر سابق، ص١٠٢.
٢٩- مصدر سابق، ص١٠٢.
٣٠- مصدر سابق، ص(١١٧-١١٨).
٣١- مصدر سابق، ص١١٥-١١٧).
٣٢- مصدر سابق، ص١١٨.
٣٣- المصدر السابق، ص١١٩.

٣٤- المصدر السابق، ص١١٩.

٣٥- المصدر السابق، ص١١٩.

٣٦- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص٦٨.

٣٧- المصدر السابق، ص٨٤-٨٥.

٣٨- مصدر سابق، ص٨٦.

٣٩- المصدر السابق، ص٨٨.

٤٠- أنظر: الكبيسي، محمد محمود ، نظرية العلم عند الغزالي، ص١٤٦-١٤٧.

٤١- المصدر السابق، ص١٤٦.

٤٢- المصدر السابق، ص١٤٧.

٤٣- المصدر السابق، ص١٤٧.

٤٤- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١٠٠.

٤٥- بكري محمد خليل، المنطق عند الغزالي، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠١، ص٥٣.

٤٦- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١٠١.

٤٧- أنظر الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٤٢.

٤٨- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١٠١، وكذلك أنظر بكري محمد خليل، المنطق عند الغزالي، مصدر سابق، ص٥٣.

٤٩- أنظر الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١٠١، وكذلك معيار العلم، ص١٣٦، وكذلك بكري محمد خليل، المنطق عند الغزالي، ص٥٣.

٥٠- أنظر الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص١٠١، وكذلك معيار العلم، ص١٤٠، وكذلك بكري محمد خليل، المنطق عند الغزالي، ص٥٣.

٥١- أنظر الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٤٠، وكذلك نفس المصدر ص١٤١.

٥٢- أنظر الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص١١٠، وكذلك أنظر الغزالي، معيار العلم، ص(١٤٢، ١٤٤).

٥٣- أنظر محمد محمود الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، مصدر سابق، ص١٥٢.

٥٤- المصدر السابق، ص١٥٣.

٥٥- المصدر السابق، نفس الصفحة.

٥٦- - أنظر محمد محمود الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، مصدر سابق، ص١٥٣.

٥٧- الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٤٦.

٥٨- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص(١١٠-١١١).

٥٩- أنظر محمد محمود الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، مصدر سابق، ص١٥٤-١٥٥.

٦٠- الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص(١٤٦-١٤٧).

٦١- أنظر محمد محمود الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، مصدر سابق، ص١٥٦.

٦٢- أنظر محمد محمود الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، مصدر سابق، ص١٠٦، وأنظر كذلك للمزيد الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٤٠.

٦٣- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١١٠.

٦٤- - أنظر محمد محمود الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، مصدر سابق، ص١٥٩.

٦٥- الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٨٢.

٦٦- الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص(١٨٢-١٨٦).

٦٧- المصدر السابق، ص١٣٩.

٦٨- أنظر مقاصد الفلاسفة للغزالي، مصدر سابق، ص١١٣.

٦٩- أنظر بكري محمد خليل، المنطق عند الغزالي، مصدر سابق، ص(١٤٧-١٤٨).

٧٠- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١١٥.

٧١- المصدر السابق، ص١١٥.

٧٢- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، مصدر سابق، ص١١٦.